جامعة زيان عاشور بالجلفة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية
الأستاذ: مكاوي نورالدين

ماستر دراسات أمنية وإستراتيجية
السداسي الثاني: 2020/20

محاضرات مقياس: الأمن في آسيا

يسعى هذا المقياس إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المرتبطة بتطوير مهارات وإضافة معارف جديدة إلى رصيد طلبة سنة أولى ماستر دراسات إستراتيجية وأمنية التي لها علاقة مباشرة بقضايا الأمن في آسيا، وتتمثل أهمية هذا المقياس في أهمية القارة الآسيوية في حد ذاتها على مستوى العلاقات الدولية من جهة، وفي أهمية التجربة الآسيوية في المجال الأمني والإستراتيجي. وبالتالي سنسعى إلى تسليط الضوء على مجموعة من النقاط مثل: الأهمية الإستراتيجية للقارة الآسيوية، التجارب الآسيوية في المجال الأمني، تنافس القوى الكبرى في القارة الآسيوية، موقع العرب من معادلة الأمن في آسيا.

مخطط المقياس

المحور الأول: الإطار النظري.

1 -المحاضرة الأولى: أهمية النظم والأنساق الإقليمية.

2 -المحاضرة الثانية: الأهمية الإستراتيجية لقارة آسيا.

3 -المحاضرة الثالثة: أسس الأمن الآسيوي وأهم مهدداته.

المحور الثاني: نماذج من التعاون الآسيوي.

4-المحاضرة الأولى: منظمة الآسيان **ASEAN**.

5-المحاضرة الثانية: منظمة شنغهاي**SCO** .

6-المحاضرة الرابعة: مجلس التعاون الخليجي **GCC**.

المحور الثالث: التنافس الدولي في آسيا.

7-المحاضرة الأولى: السياسة الخارجية الروسية تجاه آسيا.

8-المحاضرة الثانية: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه آسيا.

09-المحاضرة الثالثة: السياسة الخارجية الصينية تجاه آسيا.

المحاضرة الأولى: أهمية النظم والأنساق الإقليمية.

إن الحديث عن الأنساق والنظم الإقليمية التي ينبني عليها العمل الآسيوي يفرض علينا تسليط الضوء على الجانب النظري للأنظمة الإقليمية وللإقليمية في العلاقات الدولية. النظام الإقليمي كوحدة تحليل متوسطة بين الدولة القومية من ناحية والنظام العالمي من ناحية أخرى تم تعريفه على أنه نمط منتظم من التفاعلات بين وحدات سياسية مستقلة داخل إقليم جغرافي معين، ولقد بدأت المجهودات النظرية بالتركيز على مفهوم النظام الإقليمي كأداة لتحليل السياسة الدولية منذ ستينيات القرن الماضي، حيث تطرقت عدة دراسات إلى هيكلية النظم الإقليمية وتم تقديم دراسات تطبيقية لأبرز الأقاليم وهو ما قام به الباحثين **لويس كانتوري** و **ستيفن شبيغل** في دراستهم تحت عنوان: " **السياسة الدولية في الأقاليم**"، وخلصا إلى أن النظام الإقليمي يتميز بأنه:

1 - يساهم باعتباره وحدة تحليل متوسطة Intermediate Unit، فبدل التعامل مع 200 دولة يمكن التركيز على عدد أقل من الوحدات السياسية المنتظمة داخل نظام إقليمي.

2 - يساعد الخبراء والمحللين في الأقاليم Regions الذين يركزون على دراسة الدول منفصلة على توسيع دراساتهم لتشمل الخصائص المشتركة بين دول الإقليم الواحد.

3 - استخدام تحليل أفقي للأقاليم، بحيث يساعد من خلال الدراسات المقارنة بين النظم الإقليمية على فهم مميزات كل إقليم، وحتى المقارنة بين وحدات الإقليم الواحد.

4 - يساعد على فهم التفاعل بين النظام الدولي والأنظمة الإقليمية ودرجة التأثير والتأثر بين الطرفين، ومن ثم فهم أسباب التبعية وشروطها.[1]

كما أورد المفكر **ريمون آرون Raymond Aron** من جهته في أحد دراساته مقولة جاء فيها: "... *لأن المجتمعات الإقليمية تظل أقوى من المجتمع الإنساني ...*". ويبدو أن هذه المقولة تفسر الكثير من الأحداث، فلقد أكد على أن الأرض تزلزلت في أمريكا اللاتينية بعد الثورة الكوبية ولم تتأثر بالثورة الصينية. ويبرر ذلك بأن الثورات التي تندلع بعيداً من قبل شعوب معينة لا تثير نفس العواطف لدى شعوب أخرى. فد تكون الإنسانية واحدة لكن الشعوب لا تتمتع بإدراك واضح لوحدتها. ولقد رأى **كاتتزن ستاين P Katzenstein** أن نهاية الحرب الباردة وانهيار الإتحاد السوفييتي ساهما في تصاعد التأثيرات الإقليمية في مقابل انحسار التأثيرات العالمية الشاملة. وبالتالي أصبحت الساحة العالمية محكومة أكثر بالحركية الإقليمية. فالمشروع الروسي لإنشاء دائرة للتأثير في الجوار القريب لكومنولث الدول المستقلة هو

نتاج ظاهرة الإقليمية. وتراجع التوترات السياسية وسباق التسلح في أمريكا اللاتينية مهدا الطريق للتعاون الاقتصادي لتلك الدول، كما أن الوحدة الألمانية فرشت الطريق لتحقيق التكامل الأوروبي. [2] إذ يعتبر الإتحاد الأوروبي واحد من أبرز النماذج الناجحة لظاهرة الإقليمية التي شهدتها العلاقات الدولية.

على الصعيد الآسيوي كانت عملية التكامل تتجه إلى مزيد من التركز والتوسع وذلك بالتركيز على الأبعاد الوظيفية في الاتجاهين السياسي والاقتصادي. إذ أن رابطة دول جنوب شرق آسيا " **آسيان**" **ASEAN** التي أسست سنة 1967 من أجل مواجهة المد الشيوعي ركزت على التوسع في علاقاتها التكاملية من ناحية بضم أعضاء جدد كانوا أعداء بالأمس مثل فيتنام، كمبوديا وبورما، ومن ناحية أخرى طورت علاقات تعاون مع دول الباسيفيكي والشرق الأقصى خاصة اليابان، الصين، أستراليا ونيوزيلندا بشكل ثنائي أو في إطار المنتدى الاقتصادي لدول آسيا–الباسيفيك ي " **آباك**" **APEC**.[3]

لقد بدأت تظهر معالم مدرسة جديدة تسمى "الإقليمية الجديدة" التي يعتبر من روادها المفكر **أوران يونغ Oran Young** الذي أكد في مقال له بعنوان: **Politacal Discontinuities in the International System**، بأن التمايز بين النظامين الإقليمي والدولي، أو بين النظم الإقليمية فيما بينها لا يعني الانعزال التام وعدم التفاعل بين بعضها البعض، فالنظام الإقليمي هو عبارة عن مزيج بنسب متباينة من الخصائص العالمية والإقليمية. ونجد أن النظام الآسيوي في أثناء الحرب الباردة قد تمكن من جمع بين العالمية باعتبار أنه يضم دولاً مؤيدة لليبرالية ودول مؤيدة للشيوعية، وانقطع في نفس الوقت عن الدولي لوجود مميزات خاصة بنمط التفاعلات بين دوله المستقلة حديثاً، ومثال ذلك اهتمام تلك الدول بقضايا الحدود التي لا تحظى بنفس الاهتمام لدى القوى العظمى، ونجد تلك الدول اليوم تتبنى اقتصاد السوق، وذلك رغم الطابع الآسيوي المميز لديمقراطيتها. ويرى يونغ بأن العلاقة بين الطرفين تقوم على التغلغل البيني أو المتبادل Interpenetration الذي يحكم ميزان القوى بين الطرفين، وحسبه تتباين نسب ذلك التغلغل على النحو التالي:

1 - قد ينجح نظام إقليمي معين في لحظة معينة من تحديد شكل وهيكل النظام الدولي، أو تدميره، أو يعمل على استخدامه ليحقق مصالحه.

2 - قد تنتج بناء على التفاعلات بين القوى العظمى تهديدات تهدد كيان بعض النظم الإقليمية، أو تسمح بقوى النظام الدولي للتلاعب بحدود النظام. وأفضل مثال على ذلك نهاية الحرب الباردة وما ترتب عنه من تفكك لنظام أوروبا الشرقية، ومن جهة أخرى سعي الولايات المتحدة إلى تفكيك النظام الإقليمي العربي ودمج وحداته في نظام بديل تم تسميته "النظام الشرق أوسطي".[4]

المحاضرة الثانية: الأهمية الإستراتيجية لقارة آسيا.

جغرافياً تعتبر القارة الآسيوية من أكبر القارات في الكرة الأرضية إذ أنها تمتد من اليابان في أقصى الشرق بالمحيط الهادئ إلى غاية فلسطين المحتلة المطلة على البحر الأبيض المتوسط وتركيا بأقصى الغرب، هذا الامتداد الجغرافي الكبير يرافقه تنوع كبير بالقارة الآسيوية على عدة مستويات أولاً على المستوى الجغرافي فيمكن القول أن آسيا تملك أغلب أنواع المناخات من الاستوائي المطير إلى الصحراوي الجاف فالمناخ البارد المتجمد في الشمال، كما تتميز بتنوع تضاريسها الطبيعية إذ تشكل المساحات الخضراء جزء كبير من مساحة القارة سواء المساحات الغابية أو تلك المزروعة، ونسبة كبيرة تتمثل في صحاري و مناطق باردة متجمدة، كما يعتبر الشريط الساحلي للقارة من الأطول في العالم، وهو الأمر الذي ينعكس على تنوع الموارد الغذائية النباتية منها والحيوانية بالقارة. وثانياً تتميز القارة الآسيوية بتنوع بشري واسع على المستوى العرقي والإثني، ويعود هذا التنوع إلى العدد الكبير لسكان القارة التي تعتبر أكبر القارات من حيث عدد السكان الذي يصل إلى حوالي ثلثي عدد سكان العالم. وقد يرى البعض أن هذا التنوع قد يكون مرادف للأزمات والحروب بسبب الاختلافات والتجاذبات العرقية أو الدينية أو السياسية داخل الدولة الواحدة أو العابر للدول، إلا أن القارة الآسيوية تمكنت من بناء نظام أمن جماعي مختلف ساهم في ضمان استقرار واستتباب الأمن لعدة عقود. وهذا ما سنحاول التطرق له في هذا المقياس.

تعتبر تسمية آسيا (Asia) تسمية قديمة جدا ، ويرى البعض بأن الإغريق هم من قاموا بإطلاق تلك التسمية على المناطق التي تقع شرق أراضيهم،بينما يرى البعض بأن تلك التسمية مشتقة من الكلمة الأشورية آسو (ASU) التي تعني الشرق. تعتبر القارة الآسيوية من أكبر قارات العالم مساحة وأكثرها سكانا إذ تبلغ مساحتها أكثر من 44 مليون كم2 أي ما يعادل 39,7%من مجموع مساحة اليابسة، أما عدد سكانها فهو يزيد على 3 مليار نسمة أي حوالي 60 %من إجمالي سكان العالم تقريبا. تتكون آسيا من 47 دولة أو وحدة سياسية أكبرها جمهورية الصين الشعبية التي تزيد مساحتها على 9,5 مليون كم2 أما أصغرها مساحة فهي دولة المالديف التي تبلغ مساحتها 298 كم 2.

تقع قارة آسيا في نصف الكرة الشمالي من الكرة الأرضية وتنحصر بين خط الاستواء والقطب الشمالي ، وبين خطي الطول 25 – 180 شرقا ، وتحوز أطول الأبعاد: من الشرق إلى الغرب، حوالي 9,700كم،ومن الشمال إلى الجنوب، حوالي 8,690 كم. الساحل: 129,077كم. [5]

تضم القارة الآسيوية سبعة وأربعون دولة مختلفة من حيث: المساحة والجغرافيا، الدين، اللغة، النظم السياسية والتوجهات الاقتصادية والأمنية. تلك الاختلافات ترجمها الآسيويون إلى عدة منظمات دولية حكومية وغير حكومية وأطر سياسي ة واقتصادية وأمنية لتكريس التنسيق والتعاون بما يخدم مصالحهم الجماعية والقومية. كما تنقسم القارة إلى أنساق إقليمية تبلورت بعضها في شكل منظمات إقليمية يمثلها الشكل التالي:

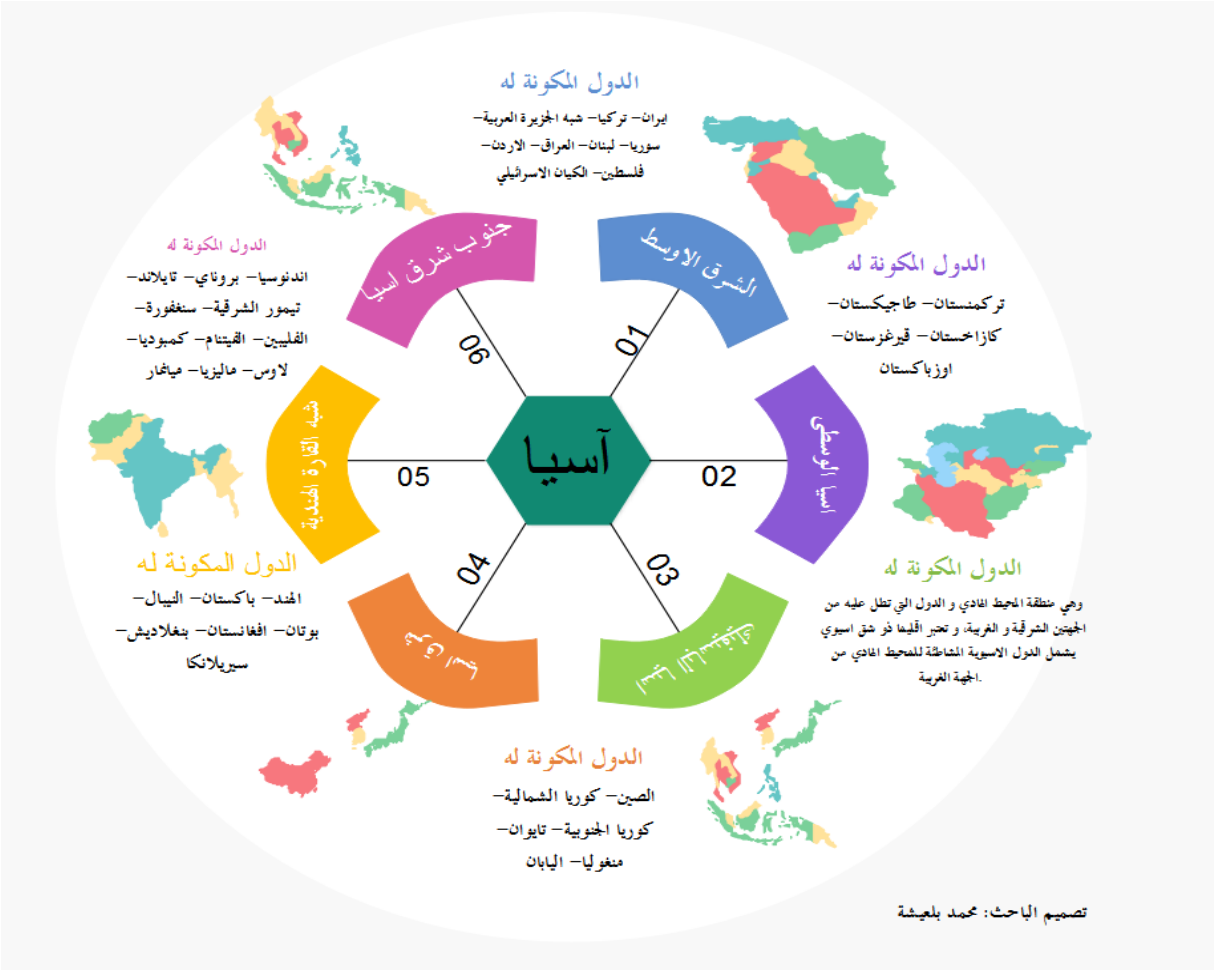

المحاضرة الثالثة: أسس الأمن الآسيوي وأهم مهدداته.

كما هو الحال بالنسبة للأمن العالمي عرف الأمن الآسيوي تغيرات كبرى، إذ أن نهاية الحرب الباردة غيرت من أجندة العلاقات الدولية ككل، فالقضايا التي كانت تحتل صدارة الأجندة الدولية في أثناء الحرب الباردة والمتمثلة في الأساس في قضايا السياسة العليا من قبيل الأمن والحرب والسلم لم تعد تشكل أهمية كما كانت عليه الحال، فنهاية الحرب البادرة دفعت الدول إلى الاهتمام أكثر بالقضايا الاقتصادية المتعلقة بقضايا تحرير التجارة والجمركة والتنافس الاقتصادي. لكن في خضم ذلك برزت ظواهر جديدة حتمت على المسئولين الحكوميين وغير الحكوميين والباحثين الأكاديميين على حد السواء إلى تسليط الضوء على تلك الظواهر وأبرزها الانتقال من الأمن الأمني إلى الأمن الموسع كما وصفه **باري بوزان** بالأمن الموسع، الذي يضم عدة أبعاد أمنية، سياسية، اقتصادية وثقافية. وهو الأمر الذي فهمه الأسيويون حتى قبل نهاية الحرب الباردة، إذ تم الربط في آسيا بين الأمن والاقتصاد والهوية منذ سبعينيات القرن الماضي، وأدركوا بأنه لتحقيق الأمن يجب أن نجد ما يجمعنا ويجعل فكرة التحارب فيما بيننا تكون مكلفة وخاسرة بالنسبة للجميع. وهنا يمكن أن نعود للآية الكريمة التي ربطت مفهوم الأمن بضمان سير تجارة أهل قريش شتاءاً وصيفاً، بالاكتفاء الذاتي والرزق و بانتفاء حالة الخوف في سورة قريش. وبالتالي فقد ربط القرآن بين مفاهيم الأمن المختلفة قبل عدة قرون.

لقد وضع **باري بوزان** 05 خمسة قطاعات أساسية للأمن تشكل فيما بينها فسيفساء متكاملة، وهذه القطاعات حسبه بنيت أصلاً بعد تحليل التهديدات التي فرضت على الدولة وعلى المجتمعات، مما اضطرهم للتأقلم مع تلك التهديدات وبناء مقاربة أمنية جديدة تتوافق مع الأوضاع المستجدة. وفي سياق دراستنا للأمن الآسيوي يمكن لنا إسقاط تلك القطاعات على الأمن الآسيوي بالشكل الآتي:

1 -**البعد العسكري:** إذ بقي البعد العسكري للأمني ذو أهمية كبيرة لدى الدول والمجتمعات الآسيوية، فتجارب الآسيويين القاسية مع الحربين العالميتين والحرب الباردة جعلتهم يولون أهمية كبيرة لهذا البعد، وهذا ما تثبته إحصاءات الرؤوس النووية* المنتشرة في آسيا والتي تقدر بحوالي: 700 رأس نووي ، موزعة بين: الصين بـ: 280 رأس نووي (في المرتبة الرابعة عالمياً بعد أمريكا وروسيا وفرنسا)، باكستان بـ: 150، الهند: 140، كوريا الشمالية: 80. (الكيان الصهيوني: 60). وهي بذلك تشكل نصف عدد دول النادي النووي، وإذا أخذا بعين الاعتبار روسيا التي تملك حوالي: 6850 رأس نووي قادرة على القضاء على كل مظاهر الحياة على سطح الكرة الأرضية، وبهذا تصبح قارة آسيا بالإضافة لروسيا منطقة قابلة للانفجار في أي لحظة خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن أغلب تلك الدول تقع تحت حكم أنظمة غير ديمقراطية. وهذا التسلح ينبع من اعتقاد الدول بأن تطوير قدراتهم العسكرية الهجومية والدفاعية يساهم في الحفاظ على أمنها وسيادتها وأمن مواطنيها والحفاظ على مصالحها. لكن تلك الترسانة في حد ذاتها تعتبر مهدداً للأمن الآسيوي والعالمي ككل، خاصة عندما يتعلق الأمر بالصراع الباكستاني الهندي وأزمة كشمير.

2 -**البعد السياسي:** وهنا تعتبر آسيا بحكم كبر مساحتها و عدد دولها الكبير ساحة للتهديدات السياسية على المستويين الداخلي والخارجي، حيث تشهد الدول الآسيوية خاصة ذات الأنظمة غير الديمقراطية عدة صراعات سياسية وإيديولوجية داخلية بين عدة تيارات داخل السلطة وفي المعارضة، وعلى المستوى الخارجي تعاني الدول الآسيوية من التنافس السياسي والإيديولوج ي الكبير بين القوى الكبرى لاسيما بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفييتي سابقاً، أو بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين حالياً. وهي بذلك تقع تحت طائلة التهديد والضغط المستمر من

تلك القوى، لذا لجأت العديد من الدول الآسيوية إلى التكتل فيما بينها لمواجهة تلك الضغوطات.

3 **البعد المجتمعي:** وهنا تطفو على السطح محددات أمن جديدة أصبحت تحظى بأهمية كبيرة تتعلق بالجانب المجتمعي مثل قضايا الحضارة، الهوية، العرق والدين وغيرها من المحددات القيمية التي ليست لها علاقة كبيرة بالجانب المادي. وعندما نتكلم على آسيا فهي مهد كل الديانات السماوية وتعرف عدد ديانات تقدر بالآلاف، ولغات بالمئات، وعرقيات بالعشرات. ومن جهة أخرى تعتبر آسيا فسيفساء إيديولوجية إذ أن دولها تعتمد وتتبنى إيديولوجيا ت مختلفة فمن الكونفشيوسية إلى الإسلامية، الليبرالية، الإشتراكية والعلمانية وغيرها، كل تلك الإيديولوجيا ت تحمل معها احتمالات وفرص عديدة للتصادم فيما بين الآسيويين، وتأخذ تلك التصادمات أشكالاً أفقية أوعمودية، داخل الدولة الواحدة أو بين الدول، عنيفة أو هادئة، علنية أو سرية. ويقول **باري بوزان** في هذا الصدد: الهوية لن تكون محل تهديد أو منافسة إذا كانت قادرة على تصميم وبناء وحماية هويتها عن طريق اعتمادها لمقاربة منفتحة open-minded أو مقاربة منغلقة close-minded. وهذا ما استطاعت تحقيقه العديد من الدول الآسيوية وأبرزها جمهورية الصين الشعبية التي تبنت مقاربة منفتحة في القطاع الاقتصادي بتبنيها النهج الرأسمالي، ومقاربة منغلقة في المجالات السياسية والمجتمعية.

4 -**البعد البيئي:** وفي هذا الفرع من الأمن كما يبدو من تسميته يؤكد باري بوزان على أن الطبيعة ليست عدو، وإنما أفعال البشر التي تضر بالطبيعة والبيئة هي من تتسبب في ظواهر خطيرة تؤثر على الإنسان وعلى الطبيعة معاً، مثل الزلازل والفيضانات والتلوث والتصحر وغيرها من الظواهر التي أصبحت قضايا عالمية، ولا يمكن لدولة ان تحمي نفسها منها لوحدها، أو تمنع انتشارها إلى العالم، ولعل

مقولة:"***إذا حركت فراشة جناحيها في البرازيل فإنها قد تسبب إعصارًا في تكساس***" تثبت ذلك. وما يحدث اليوم من انتشار كبير لفيروس كورونا covid-19 سوى دليل على أهمية هذا الفرع، إذ أن العالم كله لم يكن ليتوقع بأن يحدث فيروس صغير كل هذه الخسائر البشرية والمادية والنفسية للعالم. وهو الذي انطلق من قارة آسيا في ديسمبر 2019 وانتشر في أغلب دول العالم في شهر مارس 2020. ويمكن القول أن انعكاساته وصلت إلى الفروع الأخرى للأمن كلها عسكرياً، سياسياً، واجتماعياً واقتصادياً. وحسب **بوزان** الوحدة المرجعية للأمن البيئي غير واضحة مثل فروع الأمن الأخرى، بل تتشكل من البيئة في حد ذاتها، والفاعلين كلهم في مجال البيئة.

5 -**البعد الاقتصادي:** ينسب إلى نابليون بونابرت مقولة عن الصين جاء فيها: "عندما تستيقظ الصين سيشهد العالم زلزالاً". قد يكون نابليون يعني بحكم كونه عسكري بأن الصين لو استيقظت فسيكون لديها قوة عسكرية كبيرة ولم يكن يعتقد بأن سيأتي يوم وتحل فيه القوة الاقتصادية محل القوة العسكرية وتكون الحروب حروباً اقتصادية والعقوبات اقتصادية، وهو ما راهنت عليه الصين اليوم ومعها أغلب الدول الآسيوي، بحي اذا اطلعنا على ميزانيات تلك المخصصة للتسليح نجد أنها أقل من نظيراتها في العالم، كما أن دول آسيوية متطورة تكنولوجيا كاليابان وكوريا الجنوبية وماليزيا وسنغافورة ليس لديها مشاريع لاكتساب قنابل نووية وحتى أنها لا تملك جيوش وأسلحة هجومية، بل إستراتيجياتها العسكرية دفاعية بحتة. وتشير الإحصاءات بأنه مع مطلع سنة 2030 سيكون اقتصاد آسيا أقوى من اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي، كما تشير إحصاءات أخرى بأن الصين ستصبح أقوى اقتصاد في العالم وقد يبلغ حجم اقتصادها: 54.499 تريليون دولار وتأتي بعدها الهند مباشرة بحجم اقتصاد يقدر: 44.128 تريليون

دولار، متجاوزين أمريكا التي قد يبلغ اقتصادها حجم: 34.102 تريليون دولار. والمفارقة التي يمكن الإشارة إليها أنه بصعود الآسيويين وخاصة الصينيين إلى القمة سيكونون مجبرين على مزاوجة قوتهم الاقتصادية بالقوة العسكرية، فالبقاء في القمة ليس كالوصول إليها. ويرى بوزان في هذا الصدد بأن البعد الاقتصادي متعدد الوحدات فهو يضم الأفراد والشركات والحكومات وجماعات الضغط والأسواق، ويتعرض هؤلاء لتهديدات مختلفة مثل: تهديد الحياة، البطالة، القدرة الشرائية، الجريمة المنظمة، المنافسة غير الشرعية، التبعية الاقتصادية وغيرها. وآثارها تبدو واضحة على الأمن بمختلف أبعاده.

إلى جانب أبعاد الأمن التي اقترحها باري بوزان هناك أبعاد أخرى مثل الأمن المعلوماتي الذي أصبح يحظى باهتمام متزايد من طرف الحكومات والخواص وحتى الأفراد. إذ أن أخطار الجوسسة والقرصنة الإلكترونية أصبحت توازي أو تفوق في خطرها الجوسسة التقليدية، ومع انتشار الحكومات الإلكترونية أصبحت الدول عرضة لقرصنة بياناتها ومعلوماتها وسرقة الابتكارات والأسرار التكنولوجية والعسكرية ذات الأهمية. كما أن الأفراد والشركات يقعون تحت طائلة انتهاك الخصوصية والقرصنة مما يجعلهم يخضعون لشروط أشخاص مجهولين وراء الشاشات، ولعل أخطر قراصنة الإنترنت ينتمون إلى القارة الآسيوية لاسيما الصين، كما أن شبكة الواب المظلمة المعروفة بـ Dark Web التي تختص في تجارة الممنوعات بكل أنواعها من أسلحة ومخدرات وأعضاء بشرية واستئجار المرتزقة تعرف نشاطاتها في الغالب في القارة الآسيوية.

كما أن هناك بعد آخر اعترف به على نطاق واسع في العالم خاصة بعد الحرب الباردة ألا وهو الأمن الإنساني، ويختص هذا البعد بالفرد كوحدة مرجعية لما أصبح يحظى به من أهمية خاصة في حالات الحروب والأزمات وما ينجر عنها من انعكاسات وخيمة على حياة الأفراد ومعيشتهم وكرامتهم، مما قد يؤدي إلى انزلاقات أمنية أخرى تتجاوز حدود الدول.

المحور الثاني: نماذج من التعاون الآسيوي.

4-المحاضرة الأولى: منظمة الآسيان ASEAN.

5-المحاضرة الثانية: منظمة شنغهاي للتعاون SCO.

6-المحاضرة الرابعة: مجلس التعاون الخليجيGCC.

المحاضرة الأولى: منظمة الآسيان "ASEAN".

عُرِف إقليم جنوب شرق آسيا قبل خمسون سنة بـ "إقليم التمرد" Region of revolt، "بلقان الشرق" و"إقليم الدومينو"، وتعود تلك التسميات إلى الوضع الأمني آنذاك المتسم بالاضطراب. وبتاريخ: 08 أوت 1967، اجتمع وزراء الخارجية لخمسة دول شرق آسيوية هي: ماليزيا، إندونيسيا، سنغافورة، تايلاند والفلبين. وتم التوقيع على "إعلان آسيان" ASEAN Declaration، الذي أعلن ميلاد "رابطة أمم جنوب شرق آسيا" Association of South East Asian Nations. ووفر هذا الصرح إطاراً ملائماً لتطوير علاقات سلمية عوضاً عن تلك العلاقات الصراعية، والاعتماد على التعاون والتكامل بدل المواجهة. ووصف الباحثين في مركز راند للدراسات RAND، **إنجل راباسا** و **بيتر تشالك**، الآسيان بالمنظمة الإقليمية الأنجح في العالم لنقلها الإقليم نقلة نوعية خاصة فيما يتعلق بالدينامية الأمنية داخل حدوده. فالرابطة نجحت في الحد من الصراعات الإقليمية، وقللت فرص نشأة حروب ثنائية أو متعددة الأطراف، والمعروف أن دول الرابطة المؤسسين لم يتقاتلوا مع بعض منذ نشأة المنظمة سنة 1967. وفي أكتوبر 2003 خطت المنظمة خطوة كبيرة بإقرار "إعلان وفاق الآسيان الثاني" Declaration Of ASEAN Concord 2، لإقامة جماعة آسيانية تتكون من ثلاث أعمدة أساسية هي:

1 ⁜الجماعة السياسية والأمنية.

2 ⁜الجماعة الاقتصادية.

3 ⁜الجماعة الاجتماعية والثقافية.[1]

سعت الولايات المتحدة الأمريكية منذ البداية إلى إعطاء أهمية أمنية لهذا الصرح الآسيوي المتمثل ف الآسيان، وهو ما تجسد منذ تكوين ونشأة هذا التنظيم والتي أخفقت في تحقيقه في البداية، مما اضطر أعضاءه إلى إنشاء منتدى الآسيان الإقليمي (ARF) الذي اجتمع لأول مرة في بانكوك التايلاندية في جويلية 1994 الذي اتسم بالطابع الأمني بكل وضوح، وتم ربط تطوره المؤسساتي بالآسيان مباشرة، حيث يتولى التنظيم والرئاسة السنوية للمنتدى. وتتبين الخصوصية الأمنية بجلاء في المبادئ التي بني عليها هذا الصرح الجديد التي تتمثل في:

1 -أن يكون حل المنازعات بالطرق السلمية.

2 -عدن التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء.

3 احترام الاستقلال والسلامة الإقليمية.

4 عدم استدعاء القوى الخارجية للتدخل في صراعات المنطقة وحلها في إطار الرابطة. [2]

يرى المفكر **أميتاف أشاريا** أكبر المدافعين عن أطروحة الآسيان كجماعة أمنية، بأن "النزاعات والتوترات بين دول الآسيان لم تختف، ولم تصبح حرباً، ولا يمكن تصورها، وهذا دليل على أنها جماعة أمنية ناضجة". بينما يذهب المفكر **إندي بايوني** بأن آسيان منذ سنة 2015 أصبحت جماعة لكن بدون روح، وهي أقرب لـ"الشارع" منه إلى مجموعة لندرة القواسم المشتركة بين أعضائها، ومنها اختلاف الأنظمة من ملكية في بروناي، عسكرية في تايلاند، شبه ديمقراطية في سنغافورة وماليزيا، وديمقراطيات متعثرة في الفليبين وإندونيسيا وميانمار واشتراكية في فيتنام ولاوس وكمبوديا. [3]

المحاضرة الثانية: منظمة شنغهاي للتعاون "SCO".

تستمد منطقة آسيا الوسطى أهميتها من موقعها الجغرافي المهم، ولا يزال اليوم "طريق الحرير" The Silk road العابر لهذه المنطقة يحتفظ بأهميته ليس بسبب السلع والقوافل المارة عبره، بل لكونه أنابيب نقل الغاز والبترول تمر عبره. بالإضافة إلى كونها تمثل قلب آسيا وتصل بين مختلف أطراف القارة، ولديها حدود مباشرة مع أكبر القوى مثل الصين روسيا والهند وإيران وتركيا، مما يمثل أكثر من نصف سكان العالم. [4] وحسب **ماكيندر** يضعها في مركز العالم أو قلب الأرض Heart Land، ومن يسيطر عليها يسيطر على جزيرة العالم، وبالتالي على العالم.

في أفريل 1996 في قمة جمعت الرئيسان الروسي **بوريس يلتسن** و الصيني **جيانغ زيمين** وجها نداءاً تاريخياً لـ إنشاء "عالم متعدد الأقطاب" لمواجهة الهيمنة الأمريكية. وفي 25 أفريل أعلن عن قيام "مجموعة شنغهاي" تتضمن: روسيا، الصين وثلاث دول من آسيا الوسطى هي: طاجكستان، كازخستان وقيرغيستان (تركمانستان لم تنضم). وتكرست أهداف هذه المنظمة فيما يلي:

- إعادة ترسيم الحدود بين جمهوريات ما بعد الإتحاد السوفييتي والصين.

- مواجهة الأخطار المشتركة وتنسيق الحرب على الإرهاب، النزعة الانفصالية والتطرف، بالاضافة إلى التعاون الاقتصادي.

- مواجهة الاضطرابات الداخلية، حيث شهدت دول مثل طاجكستان وكازخستان وقيرغيزستان صحوات إسلامية، وإما مواجهة بين المسلمين والأنظمة غير المسلمة مثل ما يحدث في الصين وروسيا.

- إقامة منطقة منزوعة السلاح على جانبي الحدود على امتداد 8000 كلم.

وفي هذا الإطار صرح **بوتين** قائلاً: " لقد صرنا الآن نمتلك بالفعل السبل الفعالة لمحاربة ما يسميه شركاؤنا الصينيون (الشرور الثلاثة)، وتلك هي الإرهاب والانفصالية والتطرف".[5]

بعد "مجموعة شنغهاي" سنة 1996، أعلن عن إنشاء منظمة شنغهاي SCO في 15 جوان 2001، وكانت عبارة عن نادٍ يضم روسيا، الصين، قيرغيزيا، طاجاكستان وأوزباكستان. وحددت أهدافها بالإضافة إلى الأهداف السابقة بـ:

– محاربة الأنشطة غير الشرعية، والسعي لإبقاء منطقة آسيا الوسطى خالية من أسلحة الدمار الشمال لتأمين الأمن، الاستقرار والسلام في أوراسيا كلها.

– تسهيل التعاون في مجالات التجارة والعلوم والتكنولوجيا، الثقافة، التعليم، الطاقة، النقل، وحماية البيئة وباقي المجالات.[6]

انعقدت القمة التاريخية لرؤساء دول منظمة شانغهاي للتعاون (SCO) في أستانا بكازاخستان، في 8 و9 جوان 2017، ويرى **راشد عليموف** الأمين العالم للمنظمة والحائز على دكتوراه في العلوم السياسية بأن هذه القمة " مثلت مرحلة جديدة في تطوير المنظمة. وكان من بين النتائج الرئيسية للقمة منح عضوية كاملة للمنظمة لكل من الهند وباكستان "[7]. وهناك أربع دول أخرى تتمتع بصفة مراقب، وستة دول كشركاء في الحوار.

وفي خضم التفاعلات داخل المنظمة يؤكد البروفيسور في المدرسة العليا للاقتصاد بروسيا **فلاديمير لوكين** في تصريح لمجلة "نيزافيسيمايا غازيتا": "لا توجد خلافات سياسية

بين روسيا والصين في آسيا الوسطى. أهدافهما متطابقة هناك. فهما تدعمان الاستقرار والتنمية الاقتصادية والحفاظ على الأنظمة العلمانية. أما بالنسبة للاقتصاد، فلا يمكن القول إن الصين تزاحم روسيا. الصين لا تزاحم روسيا، إنما تعزز وجودها في المنطقة، كما في جميع أنحاء العالم". وهكذا فإن لوكين يعتقد بأن ذلك لا يؤثر على العلاقات السياسية بين البلدين. أما خبيرة شرق آسيا في جامعة برلين الحرة **إيفا سيفيرت** فصرحت لمجلة Diplomat عن أن : "منظمة شنغهاي للتعاون لا تزال بحاجة إلى تأكيد حقها في الوجود. فبدلاً من الإدلاء بتصريحات غامضة، على المجموعة إنشاء "خارطة طريق" للحد من التوترات بين الهند وباكستان"[8].

ومن جهتها تمتلك الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى قوة جغرافية واقتصادية تمكنها من التحول إلى قوة كبيرة تزيح الأطراف المتنافسة عليه، وقد يكون ذلك بالاستخدام الأمثل لمواردها والانخراط في عملية إصلاح سياسي يسمح ببروز قيادات ذات كفاءة تكون قادرة على النهوض بالدول والحفاظ على سيادتها.[9]

6-المحاضرة الرابعة: مجلس التعاون لدول الخليج العربية.GCC

تعد منطقة الخليج العربي منطقة ذات حيوية بالغة، حيث تحتل موقعاً هاماً يتوسط "العالم القديم" (آسيا-أوروبا-إفريقيا)، بالإضافة إلى إشرافها على ثلاث ممرات بحرية إستراتيجية هي: البحر الأحمر، البحر المتوسط والخليج العربي. بالإضافة إلى كونها أكبر منتج للنفط في العالم بلغ إنتاجها سنة 2007: 16 مليون برميل يومياً، وحوالي 181 مليون متر مكعب سنوياً من الغاز.[10]

كان لنجاح الثورة الإيرانية والتوعد بمصير الشاه لكل "طغاة العالم"، والغزو السوفييتي لأفغانستان سنة 1979 وقرب تحقيق الحلم السوفييتي بالوصول إلى المياه الدافئة، بالإضافة إلى الحرب العراقية الإيرانية التي دامت ثمان سنوات منذ سنة 1980، كلها كانت أسباب دفعت الخليجيين إلى التعجيل بإنشاء هيكل يجمعهم. بتاريخ: 25 ماي 1981 في مدينة أبو ظبي الإماراتية، التقى قادة الدول الخليجية الستة آنذاك، وهم: ملك الكويت: الشيخ **جابر الأحمد الصباح**، ملك السعودية: **فهد بت عبد العزيز آل سعود**، ملك قطر: الشيخ **خليفة بن حمد آل ثاني**، ملك البحرين: الشيخ **عيسى بن سلمان آل خليفة**، رئيس الإمارات: الشيخ **زايد بن سلطان آل نهيان**، وملك عمان: السلطان **قابوس بن سعيد**. أُعلن عن إنشاء تنظيم إقليمي فرعي عربي جديد، وهو مجلس التعاون لدول الخليج العربية Cooperation Council for the Arab States of the Gulf. وكان من بين الحضور: الأمين العام لجامعة الدول العربية والأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي.[11]

يشترك أعضاء مجلس التعاون الخليجي في بنية النظام السياسي الذي يتمثل في حكم الملك، والنسيج الاجتماعي والثقافي المتشابه، بالإضافة إلى النمط الاقتصادي القائم على

الريع النفطي، وتمتلك هذه الدول مجتمعة تقريباً نصف احتياطي العالم من النفط. تعتبر السعودية العضو الأقوى بامتلاكها نصف إنتاج المجموعة وبإيوائها لقوات "درع الجزيرة" للدفاع المشترك التي أنشأت سنة 1984. وكانت هناك نية لتوسعتها لكن المجلس فشل في ذلك، كما أجهضت خطة من اقتراح سلطنة عمان لإقامة قوات قوامها 100 ألف جندي. وفي سنة 2004 وقعت دول المجلس على اتفاقية لتبادل المعلومات المخابراتية لمكافحة الإرهاب.[12]

حدد النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي أهداف المجلس في:

1/ تحقيق التنمية والتكامل في جميع الميادين.

2/ تعميق وتوثيق الروابط والتعاون بين شعوب دول المجلس.

3/ وضع أنظمة مشتركة في مختلف الميادين، ودفع عجلة التقدم التقني والعلمي.

وبقراءة هذه الأهداف يتضح أن البعد الأمني في تلك الوثيقة يماد يكون غائباً، وهو ما حاول قادة الدول المؤسسة استدراكه في البيان الختامي للقمة التأسيسية بتشديدهم على: "أن أمن المنطقة واستقرارها إنما هو مسؤولية شعوبها ودولها وأن هذا المجلس إنما يعبر عن إرادة هذه الدول وحقها في الدفاع عن أمنها وصيانة استقلالها". وبالرغم من أن ميثاق المجلس لم ينص صراحة على الجانب الأمني، إلا أن الهاجس الأمني هو الدافع الرئيس الذي دفع قادة الدول الخليجية إلى تشكيل هذا التنظيم الإقليمي الفرعي إيماناً منها بضرورة إتباع سياسة أمنية مشتركة تحقق الأمن الجماعي لها. وعليه فإن نشاط المجلس يشمل الميدان الأمني وما يقتضيه ذلك من حفاظ على أمن الخليج.[13]

المحور الثالث: التنافس الدولي في آسيا.

07-المحاضرة الأولى: السياسة الخارجية الروسية تجاه آسيا.

08-المحاضرة الثانية: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه آسيا.

09-المحاضرة الثالثة: السياسة الخارجية الصينية تجاه آسيا.

-المحاضرة الأولى: السياسة الخارجية الروسية تجاه آسيا.

تدرك روسيا الاتحادية بأن التحدي الرئيس الذي يواجهها في آسيا هو ما يحدث على حدودها في جمهوريات آسيا الوسطى التي تعد منطقة نفوذ و "عمقاً إستراتيجياً"، وحزاماً أمنياً يرتبط بأمنها القومي ومصالحها الإستراتيجية. كما تدرك بأن فتح مجالها الأوراسي ليلامس طموحات الصين قد يعزز توجهاتها، فروسيا تشارك الصين هاجس السعي الأمريكي لمحاصرتها. فبعد أن غزت أمريكا أفغانستان وسيطرت على جمهوريات آسيا الوسطى مطوقة روسيا، أعلنت **هيلاري كلينتون** بأن الوجهة القادمة هي جنوب شرق آسيا (الصين) والباسيفيكي، وما يعزز هذا التصريح هو نقل ما يقارب من 60% من قدراتها العسكرية في الخارج إلى هناك.[14]

الهاجس الأمريكي لروسيا أجبر الروسيين العاجزين عن مواجهة القوة الأمريكية الضخمة على الاعتماد على المواجهة غير المباشرة عن طريق التحالفات. لذا فإستراتيجية روسيا تجاه آسيا تقوم على التعاون مع القوى الدولية من قبيل الصين والهند وقوى الصف الثاني على المستوى الدولي لخلق نوع من التوازن الدولي يزاحم قوة الولايات المتحدة، و في سبيل ذلك أنشأت روسيا مع عدة دول تحالفات ومنظمات دولية من قبيل منظمة شنغهاي التي سبق وتطرقنا لها، ومجموعة البريكس BRICS التي ضمت إلى جانب روسيا كل من الصين والهند وجنوب إفريقيا والبرازيل بتعداد بشري يتجاوز: 03 مليار نسمة، ومجموع إجمالي ناتج محلي يقارب: 20 تريليون دولار. والإتحاد الأورو-آسيوي الذي أنشئ في 29 ماي 2014، وضم دولاً من وسط وشمال آسيا ودولاً من أوروبا الشرقية مثل: كازاخستا ن وقيرغيزستان وبيلاروسيا وروسيا وأرمينيا.

-المحاضرة الثانية: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه آسيا.

التواجد الأمريكي الرئيسي في آسيا يتركز في شرق القارة لعدة اعتبارات وهو بالأساس في اليابان التي يتواجد بها حوالي 49 ألف عسكري ، وكوريا الجنوبية مع 28 ألفاً وذلك بسبب المخاطر التي تشكلها كل من كوريا الشمالية والصين وحتى روسيا [15]. ترتكز الأهداف والأولويات الأمنية والإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة آسيا على ما يلي:

- إنهاء خطر الأسلحة النووية الإستراتيجية والمواد الأخرى المتعلقة بها.

- بناء قوس القوة: وهو يعني الاقتراب من القوى الآسيوية وخاصة الصين وروسيا ومراقبة دورهما على الصعيدين الإقليمي والدولي من أجل تطويقهما.

- استغلال الحرب على أفغانستان لوضع موطئ قدم متقدم يعيق أي تقدم صيني.

- احتواء أي حركات سياسية تتقاطع توجهاتها مع سياسة أمريكا في المنطقة.

- إستراتيجية تنويع والسيطرة على مصادر الطاقة بعيدا عن الخليج العربي والشرق الأوسط، ثم في مرحلة ثانية تقليل الاعتماد على النفط الخارجي، وذلك من خلال السيطرة على مناطق إنتاج النفط والغاز الجديدة في آسيا الوسطى. وقد عبر عن هذه الإستراتيجية "بيل ريتشاردسون "وزير الطاقة في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق " بيل كلينتون"، عندما صرح قائلاً: " تلك هي سياسة الولايات المتحدة في تحقيق أمن الطاقة اعتماداً على تنويع مصادر النفط والغاز في جميع أنحاء العالم".

ويمكن القول بأن الأهداف الأمريكية في القارة الآسيوية هي منع أي تحالف صيني-روسي أو روسي-أوروبي، وتكسير الإستراتيجية الصينية الجديدة.

مراجع ذات صلة:

– ويزمان سايمون، تدابير بناء الثقة في آسيا. التسلح و نزع السلاح و الأمن الدولي: الكتاب السنوي 2013،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

– لونيك فرو وار، الأمن الجماعي في آسيا. ترجمة: عبد الحميد الموساوي، بغداد: مجلة العلوم السياسية، عدد 36، 2008.

– مجموعة من المؤلفين، الثقل الآسيوي في السياسة الدولية (محددات القوة الآسيوية). المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين _ألمانيا، 2018.

– يونس مؤيد مصطفى، أدوار القوى الآسيوية الكبرى في التوازن الإستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية. ط 1، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.

– محمد السعيد إدريس، تحليل النظم الإقليمية دراسة في أصول العلاقات الدولية والإقليمية. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2001.

– سامية، آليات التحول في النظام الإقليمي – النظام الإقليمي لشرق آسيا–. رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2008/2007.

– إيمان أحمد رجب، النظام الإقليمي العربي في مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، 2010.

– جاسم شعلان كريم الغزالي، قارة آسيا الموقع الجغرافي والخصائص العامة. محاضرة بقسم الجغرافيا، جامعة بابل، العراق. 2015.

– بوديل نن، الهيئات الدولية للتعاون الأمني. التسلح و نزع السلاح و الأمن الدولي: الكتاب السنوي 2011. ، ص ص. 687–718. بيروت، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية.

– مصباح قطب، هل تنتزع دول آسيا دفة قيادة الاقتصاد العالمي؟. العين الإخبارية، 2019/03/01، رابط: https://al–ain.com/article/economie

–عاشور قشي، آسيان بصفتها جماعة أمنية: بين الافتراض والواقع. مجلة: سياسات عربية، العدد: 29، نوفمبر 2017، الدوحة.

– علي عواد الشرعة، الآسيان وتجربة التعاون الإقليمي (دراسة في مقومات التجربة وتحدياتها وإمكانات الإستفادة منها). مجلة إنسانيات، العدد: 08، ماي–أوت 1999.

–لزهر وناسي، الإستراتيجية الأمريكية في آسيا الوسطى وانعكاساته الإقليمية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001. مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، 2008 /2009 .

– مشاور صيفي، روسيا والصين ومنظمة شنغهاي للتعاون: أي شراكة إستراتجية؟. مجلة وحدة البحث في تنمية وإدارة الموارد البشرية، المجلد: 08، العدد: 02، ديسمبر 2007.

– راشد عليموف، دور منظمة شنغهاي للتعاون في مجابهة تهديدات السلم والأمن. تاريخ الاطلاع: 15/مارس/2019 ، من موقع الأمم المتحدة: https://www.un.org/ar/chronicle/article/19949

– فلاديمير سكوسيريف، منظمة شنغهاي: سؤال وجود أم فاعلية؟. تاريخ النشر: 2019/09/16، من موقع روسيا اليوم، الرابط: https://ar.rt.com/lzrm

– مجموعة مؤلفين، الثقل الآسيوي في السياسة الدولية (محددات القوة الآسيوية). ط 1، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، 2018.

– محمد صادق إسماعيل، مجلس التعاون الخليجي في الميزان. ط1، دار العلوم للنشر والتوزيع، القاهرة، 2010.

– عبد علي أسيري، مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعد 33 عاماً: الإنجازات والإخفاقات. ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2015.

– عبد المحسن لافي الشمري، مجلس التعاون لدول الخليج العربي وتحدي الوحدة.مذكرة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2011–2012.

– علي كاظم المعموري، سن إحسان عبد المنعم، الصراع الروسي–الأمريكي: أوراسيا مقابل الأطلسي. مجلة شؤون الأوسط، العدد: 154، 2016.